تصدر عن عمدة الثقافة والفنون الجميلة
في الحزب السوري القومي الاجتماعي



www.fikr-mag.com
تنوير وإبداع

العدد 108 كانون 2 ـ شباط 2010

شروط النشر في المجلة

1. أن تكون المواد المرسلة خاصة بمجلة (فكر).
2. أن تكون المواد المرسلة مصححة ومدققة لغوياً.
3. تُقبل المواد بواسطة البريد الإلكتروني أو علىcd.
4. ألاّ يزيد حجم المادة على 3000 كلمة.

الأسعار

لبنان:	5000 ل.ل
الشام:	100 ل.س
الأردن:	2 دينار
فلسطين:	10 جنيهات
الكويت:	4 دنانير
العراق:	4 دنانير
قبرص:	5 جنيهات
عبر الحدود:	10 دولار أميركي

الاشتراكات

فردي:	40 دولار أميركي
المؤسسات الرسمية:	100 دولار أميركي

مكتب بيروت:

الحمرا ـ التنوخيين ـ بناية عيتاني ط6

تلفاكس: 01 / 739162

03 / 466992

مكتب دمشق: عدوي ـ خلف دار الشفاء ـ بناء دالاتي

تلفاكس: 011 / 4426588

Email: info@fikr-mag.com
Email: editor@fikr-mag.com

تحولات المدن

إنسان المدينة.. خارج الأسوار

إبـــداع

رؤيـــــة

قراءات

مائـــدة

في البال



لوحة الغلاف وجيه نحلة

المــدن الآتـــيـــة

..تبدو المدينة، في الصور الجوية، بلا حدود. تراها تتعدَّى على الشاطئ بكامله، وتردم مياهَ البحر في مواقعَ عدَّة. تسدُّ الخلجان، وتلتهم الشواطئ الرملية، وترمي الكتل الخرسانية في عرض البحر، تبني بها كاسرات للموج، لتحمي مرافئ استُحدثت على طول الشاطئ. تبدو هذه المرافئ في أشكالها كالكمَّاشات تقتطع البحر، أو كأفواه فاغرة تبتلع مياهَه، فنخاف، نخاف أن تجفَّ مياه البحر يوماً، إذا ما استمر ابتلاعها.

رهيف فياض

(بيروت.. وقد مزّقها إعمارها)

.. هنالك مدن مبدعة خاضعة للقوانين كدمشق الأمس، ومدن تلقائية أُنتجت بعيداً عن القواعد والقوانين كدمشق اليوم.

محمد يسار عابدين

(مدينة الآلهة)

.. ولا يوجد أثرٌ أدبيّ رسم صورةً لهذه المعاناة الوجودية مثل ملحمة رائد الحداثة الشعرية العربية بدر شاكر السياب (المومس العمياء) التي تعبر عن جانب من خلطة بغداد العجيبة هذه، والتي دامت حتى يومنا هذا، حيث جعل المومس عمياء تستجدي العابرين كي تحصل على ثمن النفط في بلد يطفو على بحيرة من ذهب الثروات، وخصوصاً البترول، وخصَّها باسم (صباح)، وهي عمياء يحاصرها الظلام من كلّ جانب!

حسين سرمك حسن

(خلطة بغداد العجيبة)

مدينة الآلهة

أ.د. محمد يسار عابدين❖


بريشة ممدوح قشلان

وطن في مدينة

مدينة الفل والياسمين، وجه الخلود، وشاهدة الزمان، لم تعبر التاريخ سيراً عبر الأيام والسنين، بل اجتازته بمواكب الإمبراطوريات، تصعد مع إحداها لتزدهر، ثم تهبط أكثر صعوداً مع أخرى؛ مدينة ولدت كجدار بعد الطوفان لتحقق نبوءات المعتقدات، وستبقى ليوم تنشقُّ السماء كوردة من الدهان، مدينةً عامرة تزخر بسيمياء حضاراتها. الشام أمُّ دمشق، هي رمز وطن، استضافت راغبةً وراهبة كل من عبر أبوابها، كان منهم من أحبها فأعمر بها، ومنهم من صعب عليه اقتناص جمالها فهدم منها، وظلت حاضرة، حاضرة مهما جار عليها الزمن.

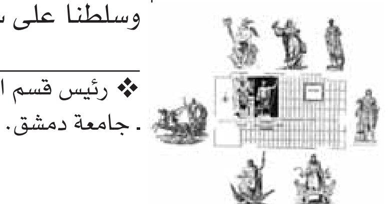
من يسكن إلى دمشق يرتقي بنسبه إلى المكان بثالوث ذهبي مقدس، تتألف أضلاعه من بردى وقاسيون والغوطة. بردى ذلك الوريد الذي يسير من حصن عزتا، مقر الإله أيا، أو سيفيسيوس، إلى ما بعد معبد الإله حدد، أو ملك الآلهة جوبيتير، مطلاً عليه أوائل سكان المنطقة من كهوفهم العالية، وقاسيون الشامخ الذي احتضن أول لقاء لآدم وحواء على الأرض، ورفات خلاف هابيل وقابيل، ومغارة الدم، وبركة الأربعين والأديرة، ومقامات الصالحين، والغوطة الروح التي أجمع من زارها على أنها جنة الله في الأرض.

بدأ هذا المثلث النموذجي مكاناً لراحة الآلهة التي حطت ببركتها في مركزه، ملقية بنفسها على بساط الغوطة، مسندة رأسها على جبل قاسيون، مستمدة الخلود من نهر بردى. مدينة أبدعتها الآلهة بقوانينها، فأحسنت صنعها، تعامل معها السابقون بقدسيتها. وصَلْنا إليها بعد أن اكتنفت رفات أسلافنا شامخة مستعدة لتقبل ما نقدمه من قرابين لآلهتها.

اليوم، لم ترحل الآلهة، لم يتزحزح المكان، زاد عدد المهتمين برعاياتها. وبطبيعتنا اختلفنا، ولكن اتفقنا على مراوغة قوانينها، وتنافسنا على استنزاف ثالوثها، فهدرنا ماءها، ورصفنا مجرى نهرها، وكسونا قاسيون بنتاج حكمة إدارية وصدق تشريعات تنظيمية ينتظر الأفكار الاستثمارية. وقطعنا أوصال غوطة دمشق بالطرقات، وسلطنا على سجادتها الخضراء حشرات القرضة، بحجة أزمة السكن، وعائدات الاستثمار والسياحة.

نعتذر للآلهة إفسادنا لسبب وجودها، لثالوث معبدها، ونعتذر عن قرابيننا الفاسدة من العمران الذي لم يأخذ

❖ رئيس قسم التخطيط والبيئة في كلية الهندسة المعمارية . جامعة دمشق.



بقوانينها، بل كان تعبيراً عن حقيقتنا. لم تغب الحكمة عنا يوماً، وفي الماضي، كما اليوم، نشعر بضرورة التحسين والتطوير، إلا أننا دائماً نقع في أزمة تنافسية حول رغبة كل منا في تقديم قربانٍ لا يستطيع الآخر تقديمه استناداً لمفهوم حب الذات، لا إلحاداً بقوانين الآلهة التي ابتعدنا عنها لنستعين بقوانين آلهة هيئات أجنبية من الشرق والغرب تساعدنا في إعداد قرابين لم يسبق تقديمها.

رغم ذلك لم نستطع التقرب من الآلهة، ولا من بعضنا، وظل كل منا يتفحص قربان الآخر متأخراً عن أداء واجبه الذي لا يمكن أن ينجزه دون مساعدة هذا الآخر أصلاً. والحصيلة اليوم دراسات عدة باهظة قيِّمة أنجزتها خبرات محلية ودولية، وأخرى أكثر منها قيد الإنجاز، وينتظر الباقي دوره؛ والنتيجة تباعد وجهات النظر من مواقف خاصة بعيدة عن قوانين الآلهة.

قوانين الأشكال والإشكال

تربعت آلهة دمشق المهد ضجراً تنتظر تلميحاً بالرحيل مع سكانها، فذلك المكان لم يعد مقصداً إلا لمن يعمل بقوانين آلهة الغرب والشرق، بعد أن نظموا استخداماتها وفق قوانينهم، وزينوها كما طقوسهم، وطبقوا عليها تجاربهم كأنها أحد عينات مخابرهم، ليعلمونا كيف نحافظ على مدينتنا؛ تلك التي أوفدت معمارييها ليبنوا أهم معالم الحضارات في أرجاء العالم، على رأسهم أستاذ مأثرة تراجان في عهد ترايانوس، أحد أهم الأباطرة الرومان، ذلك المعماري الذي لم يتنازل عن لقبه عندما كان اللقب الروماني أغلى النفائس التي يمكن أن يحصل عليها الغريب في روما، رغم قربه من الحكام والقياصرة، واكتفى بإسقاط لاحقة اسم العلم المذكر (وس) على اسم الآلهة، ومن ثم إضافة الدمشقي إلى الاسم الأصلي فكان اسمه **للأبد**: أبولودور الدمشقي «Apollodorus of Damascus»؛ أضف إليه من خلدوا الأندلس كأعجوبة حاضرة إلى اليوم، هي والمباني التي بنوها في أرجاء أوروبا، ودون أن ننسى ذكرى من رافقوا الفاتحين في كل العصور؛ وإن كان ذلك لا يشير إلى أن دمشق والمنطقة كانتا متفوقتين في مجال العمارة على روما وأوروبا لفترات طويلة، فإنه يدل إليها كنموذج يمكن التشبه به؛ ولو لم يكن هذا الكلام دقيقاً لما تم تسجيل دمشق إرثاً إنسانياً عالمياً، ولو لم تكن هذه العمارة جديرة بالاهتمام لما استمرت دراساتهم وأبحاثهم عنها.

ولا بد لمثل هذا الكلام من أن يزيد وجهة نظر مخالفة، ولكن يقع تبرير هذا العرض في بساطة الحل الذي يعتمد على التمسك بالقوانين التي أسسِّت عليها المدينة، وليس بتفصيل الغير قوانين جديدة لمدينتنا، والتي سنخالفها من جديد لنتعثر، ومن ثمّ نستعين مرة أخرى، رغم معرفتنا بأن **الإشكال** يقع في عدم تنفيذها، وليس في مضمون أي منها.

والإشكال اسم مفرد ينتج من خطأ بنظام، وأَشْكَلَ الأَمْرُ: الْتَبَسَ؛ وأَشْكَلَ عَلَيَّ الأَمْرُ إذا اخْتَلَط، والمصدر منها إشكال؛ وشَكْلُ الشَّيْء: صورتُه المحسوسة والمُتَوَهَّمة، وتَشَكَّلَ الشَّيْءُ: تَصَوَّر، وشَكَّلَهُ: صَوَّرَهُ؛ والمُشَاكَلَة: المُوافَقَة، والتَّشاكُلُ مثله؛ والشكل: لغةً الشِّبْه والمِثْل، والجمع: أَشكالٌ وشُكُول، تقول: هذا على شَكْلِ هذا، أَي على مِثاله؛ **والأشكال** تراكيب صنعت وصيغت بنظام وعلم وفن. والأشكال في المدينة نتيجة قوانين وتشريعات، والشكل هنا صورة العمران في المدينة، ويمكن للمدينة الجميلة أن تحتوي أشكالاً عديدة، وقد تختفي الأشكال ليظهر إشكالٌ وحيدٌ يمثل ملامح المدينة.





والمدينة من المُلك والدِّين، ويقال للأَمَة (الجارية): مَدِينة أي مملوكة، ومَدَنَ الرجلُ إذا أَتى المدينة، **ومَدَنَ** بالمكان أَي أَقام به وفق شرع ونظام المكان. وقد فُسر قوله تعالى: **﴿إنا لَمَدِينُونَ﴾** أَي مملوكون بعد الموت ومَجْزيُّون كلٌ بعمله خلال زمن حياته وفق شرع الله عز وجل؛ فالمدينة بداية تعني وجود قانون قوي وواضح ينظم العلاقات والأفعال؛ والمدينة بحسب لوكوربوزييه: «هي الفن والتاريخ والشعر، وهي الاقتصاد والهندسة والنحت والفن المعماري؛ كما أنها الناس والصلات والعواطف والثقافة، وهي الحكومة والسياسة، وهي التجارة والصناعة، وهي أصدق انعكاس للإنسان في جميع أحواله، وهي صورة لكفاح الإنسان وانتصاراته واندحاراته، وهي صورة للقوة والضعف، والغنى والفقر والحرمان، والروحانية والمادية؛ تتجلى شكلياً في الشوارع والعمارات والجسور والأرض والنبات والماء والساحات والمقابر والمساجد والكنائس والمساكن وأماكن الترويح»؛ وهذا ما سبق إليه ابن خلدون في مقدمته











عندما قال: «إن خلاصة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية؛ تفسر بالعمران»؛ فأشكال العمران هي المعبّر الأهم عن حجم الرقي الفكري للمجتمعات.

يشير تاريخ الحضارة العالمية أنها قد مرت بعهود فنية أنتجت أشكالاً من المدن والمباني والمشيدات الخاصة بها، نتجت عن معطياتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، يمكن تمييزها شكلياً وفق قواعد على شكل قوانين، فيمكن تحديد طراز البناء بأنه ينتمي إلى العمارة الرومانية، أو المملوكية، أو عصر النهضة، أو فترة ما بعد الحداثة.

بعد تحديد الطراز، يمكن تحديد انتماء البناء إلى المكان من خلال الشكل كذلك، عبر عدد من المتغيرات التي تتعلق بجوانب بيئية واجتماعية واقتصادية وتقنيات البناء وموادها المحلية؛ تظهر على شكل قواعد وقوانين تميز مكاناً عن آخر، فيمكن أن نقول دمشق والقاهرة وروما.

بعد تحديد الطراز والمكان، يبقى موضوع تعميم الشكل، فالشكل في المدينة لا يمكن أن ينتج من نموذج، أو نماذج عدة متناثرة محدودة العدد، بل يرصد الشكل من الحالة العامة الغالبة؛ والتي غالباً ما تنتج من الأبنية المتكررة، أو من مجموعات المباني المتجمعة في نطاق مكاني ضيق نسبياً، كأن نقول: إنّ الشكل في الحيّ يعود للفترة العثمانية، أو الكولونيالية؛ وذلك من خلال عدد من المتغيرات التشريعية والاجتماعية والاقتصادية، وتقنيات البناء وموادها، وشكل الفتحات، ونمط الجملة الإنشائية، وعلاقة البناء بالشارع وبالجوار؛ فيمكن أن نقول حي الحلبوني، وعين الكرش، وأبو رمانة، والمزرعة، والميسات؛ وتنال المدينة صفات في أنها احتوت نظاماً حافظت عليه كجزء من تراثها الذي يعبر عن رقيّها وحضارتها. وعلى هذا فإن الشكل في المدينة يتغير بتغير البناء والشارع والحي والمنطقة ضمن نظام البناء المرعي زمن إنشائه، واستناداً للحالة الاجتماعية ـ الاقتصادية لسكانه.

من يسكن إلى دمشق يرتقي بنسبه إلى المكان بثالوث ذهبي مقدس تتألف أضلاعه من بردى وقاسيون والغوطة

إذاً، تحكم المدينةَ مجموعةٌ من التشريعات التي تنظم حركة التخطيط والعمران، وتصرفات الأفراد والجماعات بالنسبة لعمليات التنمية العمرانية ضمن حدود مكانية؛ يقوم بتطبيق هذه التشريعات هيئات المجالس البلدية، أو الإدارات الهندسية بمجالس المدن، لتحقيق الأهداف التي تنشدها مشروعاتها التنموية، وضمان إقامتها مستوفية للشروط والأوضاع التي تكفل أمن وسلامة وراحة السكان، ومستلزمات الصحة العامة، مع تحقيق النواحي الجمالية، وتغطي التشريعات المنظمة للعمران مجالات عدة تشمل جوانب تخطيط المدينة؛ أهمها: رخص البناء، وتقسيم الأراضي الفضاء، وتنظيم خطوط الشوارع، وتجديد الأحياء المتخلفة، وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر، وإشغالات الطرق والإعلانات، وتحسين البيئة، من صرف صحي ونظافة عامة، والتحكم في تلوث الهواء والماء والضوضاء، وغير ذلك.

توضع هذه التشريعات وفق علاقات دقيقة بين مقاييس ومعايير ونظريات لتحقيق أسس وحدود الهدف منها إيجاد بيئة متسقة متماسكة لا يمكن لها أن تتخطّى ما رسخته من معطيات، بل تكون بمثابة هدي لنمو لاحق، ويفترض أن تحقق زيادة مذهلة في التطور والرقي والتقدم في المنجزات والنتائج المبهرة. والقوانين، عموما، هي قوانين بناء وبقاء، توضع بعد تجربة في العلم والمعرفة الإنسانية، ومن العلاقات والأعراف التي أنضجتها بيئة وظروف ومعطيات، بهدف ترسيخ القواعد السليمة وتطبيقها باحترام، بغاية تنمية الخبرة الإنسانية والاستفادة من تجاربها؛ وقد صنفت المدن من حيث النشأة ما بين مدن مبدعة خاضعة للقوانين، كدمشق الأمس، ومدن تلقائية أنتجت بعيداً عن القواعد والقوانين، كدمشق اليوم.

وتمثل القوانين في المجتمعات طرقَ الوصول إلى ما تريد، وتطبق القوانينُ تلك المعاييرَ التي تضبط السلوك الشخصي للأفراد، وتجعلهم يلمسون في مراحل حياتهم وجود قواعد ومقاييس دقيقة ومُثل وأعراف وتقاليد حساسة ومحترمة؛ تقدم لكل من يقوم بفعل، أو إنجاز، ما يستحقه من قيمة مادية، أو معنوية، ويحله المكانة اللائقة به وبعمله. وعلى هذا فإن الفرد في المجتمع يشعر بأنه منصَف ومراقَب، وله مثل ما عليه من حقوق وواجبات، ويشعر بأن للقوانين دوراً راسخاً في بناء المجتمع، تقوم برعايتها سلطات تمثل مصالح المجتمع، وتحرص عليها، وترعى الحقوق بقوة وإنصاف، هدفها الوحيد تحقيق التقدم والإبداع الحضاري والإنساني.

وهذا ما تشير إليه تشريعات البناء حين تفرض مراعاة شروط تتعلق بالسلامة والصحة الخاصة والعامة، والمقصود بها يتعدى الجوانب الفيزيائية والجسدية، ويصل إلى المتعلقات النفسية والمعنوية المرتبطة بحواس الرؤية والملمس، والتي تنتج بشكل رئيسي عن الشكل الجمالي المتولد من مجموعة الشروط السابقة، والتي ترتبط بمنهجية فطرية مقارنة مع الذاكرة المستمرة من الماضي إلى الحاضر فالمستقبل، مولدة قناعات الفشل والنجاح قياساً بأشكال ماضي المكان نفسه، وحاضر الأماكن الأخرى المعاصرة.



ويمكن رصد الأشكال في دمشق بدءاً من نصوص الرحالة والجغرافيين الذين زاروا دمشق في عهود مختلفة، وخصوصاً مَن صاحبَه الرسامون والفنانون والأدباء والشعراء الذين كانوا يرصدون بدقة جمال المدينة وحُسن تكوين أشكالها.

لغة المكان



تشير الشواهد الحية إلى أن الأشكال المنتجة بتأثير العادات والقيم الاجتماعية السائدة، كما في دمشق القديمة، وبتأثير القوانين والتشريعات المتلاحقة، كانت أشكالاً تحمل تميزاً إبداعياً خاصاً؛ فمحيطنا الصامت يدمدم عن نفسه بلغة مميزة، تزداد نبرتها حدة وارتفاعاً كلما أوليناه اهتمامنا، وتأخذ هذه الثرثرة قيمتها من المعرفة؛ فيمكن للثرثرة أن تكون حواراً بسيطاً أو معقداً، صحفياً، أو حضارياً، ويمكن أن تتناول موضوعاً سطحياً في التاريخ، أو الاقتصاد، أو الاجتماع، ويمكن أن تكون حديثاً قيماً يتشعب في عمق مواضيع عديدة، ويخضع محتوى لغة الحديث لمؤثرات الخلفية العلمية والاجتماعية، والعقائدية، والاقتصادية، والبيئية؛ ويزداد الحديث بلاغة بقدر فهمنا له، فبعد إطلاق العناوين تبدأ الحروف فالكلمات والتعابير والجمل، ويتدرج الحديث رفعة ورقياً باستعدادنا لتلقيه ليفصح عن حضارات منظمة راعت قوانينَها واحترمتها.



ويمكن للنتائج أن تختلف إذا ساء تطبيق القوانين، وتناقضت أحكامها مع إفرازات الواقع الحقيقي، وتبدأ الأمور بالانحدار من ضعف تطبيق القوانين، وتزداد نزولاً إلى الاستهانة بها، وتصل إلى الاستهتار وتفضيل المصالح المحدودة الخاصة على المصالح السامية العامة، وتظهر هناك عادات سائدة لا علاقة لها بأي نوع من السلامة والصحة؛ فالظاهرة تعبير يمكن استخدامه لتسمية السلوك الاجتماعي في زمن بدايات ممارسته؛ ويتحول السلوك نفسه إلى عادات وأعراف عند ديمومة ممارسته؛ فالعادة هي الأمر المتكرر من غير علاقة عقلية، والعادة من المعاودة، فهي بتكرارها ومعاودتها مرة بعد مرة صارت حقيقة عرفية، وتحولت إلى قانون اجتماعي؛ وتنتهي الأمور عندما تصبح هذه الظاهرة الاجتماعية جزءاً من العادات والتقاليد السائدة، بل يستمر التحول مع الزمن، لتنتهي قانوناً مدعماً بالقرارات اللازمة، وينضم إلى باقة الشرائع التي تحكم المجتمع.



وتشير التشريعات إلى أن كل خرق لقانون البناء هو مخالفة، ويشير تكرارها في المنطقة الواحدة إلى أنها جماعية، وكل مخالفة عمرانية هي عشوائية، لأنها ذات مزاج فردي بعيد عن النظم والقوانين، وهي ظاهرة لتفشيها في طبقات المجتمع كافة، ولا يقتصر موضوع إشادة المخالفات على الملكيات الخاصة، السكنية منها، أو التجارية والصناعية، بل يصل هذا الموضوع إلى الأملاك العامة، وأملاك الدولة، كالأبنية الحكومية الإدارية والخدمية، وحتى الدينية، وهي مخالفات على البناء المرخص أصولاً، ويمكن للمخالفات السائدة ضمن مناطق التنظيم العمراني في مدينة دمشق أن تترك أثراً سلبياً، أو أكثر، على مجموعة الشروط البيئية والصحية والجمالية والاجتماعية والثقافية، وعلى الشروط الهندسية وعوامل الأمان، وعلى المعطيات التخطيطية والعمرانية للمدينة بكاملها.





وحقيقة الأمر، لا يقتصر هذا على مجرد مخالفة؛ كمخالفة السير مثلاً، بل يتعدى ذلك إلى السرقة والاختلاس، والإساءة إلى الأفراد والمجتمع ككل، والإخلال بالأمن الاجتماعي والاقتصادي؛ فالمخالفة البسيطة في المباني السكنية والتجارية، ضمن تنظيم المدينة؛ تحتوي على: مخالفة أنظمة وقوانين البناء المعمول بها، وسرقة أمتار هواء من ملكية المجتمع دون تسديد ثمنها، كما يسهم المخالف في زيادة حجم المشاكل الاجتماعية والدعاوى القضائية، وإضعاف الأبنية، ويخل بعوامل الأمان الهندسية بسبب التعديلات والإضافات، ويحدث خللاً في شبكات البنية التحتية بسبب تحميلها عبئاً إضافياً غير متوقع؛ ويحدث تشوهات في العمران، ويُسيء إلى النواحي الشكلية والجمالية في صورة المجتمع، وأخيراً يسهم المخالف في إفشال خطط الدولة التنموية في سبيل تطور المجتمع؛ وعند الحديث عن مخالفات تجمعات الأبنية العشوائية يتصاعد الموضوع ليصل لأكثر من ذلك؛ وعندها لا يمكن تفسيره على أنه مخالفة، ولا حتى جنحة؛ بل يصل إلى مستوى جناية وجنايات؛ إذا ما أدخلنا أملاك الدولة تحت هذا البند.



اتفقنا على مراوغة قوانينها وتنافسنا على استنزاف ثالوثها فهدرنا ماءها ورصفنا مجرى نهرها



وتشير الإضافات والاستدراكات القانونية إلى شرعنة المخالفات من خلال تسويتها، بل أكثر من ذلك، يتم إصدار تراخيص مسبقة لإشادة المخالفة، وهنا يمكن للعهود الحضارية الفنية والطرز والطابع والشخصية المتميزة أن تتحد جميعاً، لتظهر من جديد في مظهر **إشكال** حضاري يميز عموم المدينة في جميع شوارعها وأحيائها ومناطقها على اختلافها.

وعلى هذا فإن القانون ينتج **أشكالاً** نقية بإبداعات متعددة، ومخالفة القانون تولد إشكالاً وحيداً، وفي كلتا الحالتين فإن العمران، حسب ابن خلدون، هو التعبير الأوضح عن القيم الثقافية والأخلاقية والحضارية وحجم الانتماء.



والأمثلة الشاهدة على ذلك كثيرة، يصعب حصرها، وحتى تصنيفها، ولكن أهمها ما يطال رموز المدينة بالتدنيس بعد التشويه، فالعبث بقرابين الأجداد أخطر من التقصير عن تقديم قرابين لائقة، والأجداد قدموا بصدق أشكالاً من العمران الحضاري جعل من دمشق مدينة صارمة متمسكة بتقاليدها؛ فيمكن أن يرمز لها بجامعها الكبير ومآذنه الثلاث، وآثار معابدها، أو قلعتها، أو سورها، ويمكن لأبوابها أن تشير إلى محيطها بخصائصها وخصالها، أما حماماتها ومكتباتها وخاناتها ومختلف صروحها، فتشير إلى أحيائها، وتشير أسواقها إلى شوارعها، أما منازلها، فساجدة على الأرض لتشير بمآذنها وأبراجها وأسطحها إلى السماء، مفصحة عن رقيّ ثقافتها في تصميم كل بناء بأدق تفاصيله.



تحمل هذه الإشارات المكانية مدلولاً معيناً للأفراد زمن استخدامها، وتزداد دلالاتها مع مرور الزمن؛ فسيميائية المكان في ما مضى تختلف عنها اليوم، لأن دلالتها المتراكمة تزيد من قيمتها التعبيرية، ومخطط دمشق اليوناني كان يحمل دلالات عصره، والمخطط الروماني عبر عن نفسه وأشار إلى ما قبله، وهكذا فإن مخطط دمشق اليوم يمكن أن يشير إليها جميعها، وفي الوقت نفسه يشير إلى الواقع الراهن؛ وهذا ما يؤكد على أن دلالة مخطط دمشق تزداد منذ أن كانت تعبر عن عصر واحد عند بداية تخطيطها، والقاعدة معمَّمة.



وتأخذ اللغة السيميائية للمكان أهميتها القصوى عند تفكيكها إلى تكوينات دلالية، وتركيبها بتتاليها المكاني بموضوعية، ارتكازاً على تسلسل زماني، ومن ثم ربط المكان والزمان بصيغة الأحداث بهدف الحصول على المواقف.

ويمكن القول: إنّ لكل دالٍّ مدلولاً واحداً في لغة العمران، يكون عادة وليداً لحاجة، أو ظرف معين، ومع مرور الزمن، وتكاثر الاستعمال، تنزاح الألفاظ عن معانيها الأولية، فيصبح لكل دال مدلولات متعددة مباشرة وغير مباشرة تختلف من سياق لآخر؛ فإشارات المكان تحدَّد بالمُدخلات البصرية دون غيرها، ويُقصد بالبصرية الأشكال والمواضيع المشاهدة دون الكتابة، رغم أهميتها الدلالية؛ ويمكن اختيار الدلالات من تكرار الشكل المشاهَد، الذي يصبح قاعدة لتمثيل المواضيع، أو من الاتفاق عليه كقانون، وغالباً ما يتضمن الشكل الواحد الجانبين السابقين معاً، فالعمارة المملوكية تُعرف من واجهاتها المتكررة، التي تتضمن أسلوباً محدداً في صف المداميك وألوانها وارتفاعها، وبما تتضمنه من رنوك وتفاصيل تعرف منها، ويتميز البناء منها بتفصيلات خاصة قد لا تتكرر في بناء مملوكي آخر، كمضمون الرنك، والشكل الخاص لبعض الفتحات، وغير ذلك.

ويمكن للدلالة أن نشير إلى المكان من وجهته الوظيفية التي تتعلق باستعماله، كالمسجد، والمنزل، والحمام، وغير ذلك من الوظائف، ويمكن أن يُضاف إليها الجانب التاريخي، من خلال إظهار إضافات تتعلق بتاريخ المكان، وهكذا.

وطالما أن مدخل إشارات المكان تتعلق بالجوانب البصرية، فإن النظر إلى الواقع القائم والصورة والمخطط والأشكال المختلفة، من رسم ونحت، هي من الإشارات المستخدمة في تبليغ لغة المكان السيميائية؛ وما على المتلقي إلا تحديد المفردات والتعابير التي يخاطبنا بها المكان، اعتماداً على ما اختزنته الذاكرة البصرية، وهذا متعلق بقدرة المتلقي على نقل مقولات مستوى مراقبته وملاحظته إلى مستوى آخر بالقياس، ومن ثم القيام بعملية الترجمة وفقاً لمعجم المصطلحات الصورية الخاص به؛ فالمحور الرئيسي في دمشق القديمة يعني وجود فعالية تجارية، والبوابة تعني الانتقال والفصل، والبيت والحمام والمكتبة والجامع، وكلما كان الإنسان قادراً على إدراك وظيفة محيطه الانعكاسية، فإنه يحظى بمصدر معلومات لا عهد له به؛ وهذا ما يفرضه علينا مفهوم الحفاظ على المكان واستخداماته وأهله دون تحريف أو تزوير.

ولكن مع تطور ثقافتنا وجدنا أننا الأقدر على التعبير سيميائياً، فأعدنا صياغة تراثنا وحوَّلنا المنازل والحمامات والخانات والمطاحن، واستبدلنا تلك التفاصيل بتشبيه قبيح من صنعنا، متجاوزين كل القوانين التي تنذر بغضب الآلهة، ومن ثم رحيلها. فُتحت دمشق القديمة للاستثمار وفق رموز وقوانين تختلف عن تلك التي عشناها ودرسناها، فالجيران غير الجيران، والرائحة لم تعد رائحة الفل والياسمين والبهار والملبس، والصوت لم يعد ذلك النداء الذي يدعو للإله، والجدران الزائفة محت كل الذكريات، وبتنا كالضيوف نستدل على المواضع بأسماء الفعاليات التي لم نكن نعتقد يوماً أنها ستحل مكان تاريخنا وتراثنا وحياتنا.

المطالع لتارخ العمران في دمشق لا يمكن له توزيع الأهمية بالقيمة والجمال على أجزاء دون أخرى، ولا يمكن له تفضيل جزء أكثر من غيره تبعاً لتصنيفات القدم التاريخي، أو مواد البناء وأساليبه، أو التشكيل والألوان، فدمشق داخل السور ليست أكثر أهمية من الشرائح التراثية خارج السور، ومباني الفترة الكولونيالية المشادة على شكل شرائح موزعة مابين منطقة الحلبوني وعين الكرش ومنطقة الرئيس والمهاجرين والشعلان ليست أكثر أهمية من المباني التي أشيدت في فترة الاستقلال، أو إبان الوحدة. أكثر من ذلك، فمباني الستينيات والسبعينيات والثمانينيات هي على درجة من الأهمية التاريخية التي توجب الحفاظ عليها بشكل أصيل ونقي خالٍ من التعديات المدخلة على الأصل، وإلا ما قيمة المدينة إذا تم تشويه معالمها بحجة مفاهيم الحداثة والاستجابة لمتطلبات عصرية لا تنتهي.

عاشت دمشق مزدهرة تستقبل العمران في أجزائها وفق تراتبية زمانية/ مكانية، فكان كل جزء منها يحكي قصته، ويعبر عن ساكنيه من أول سكانه إلى آخر من أغلق الباب على نفسه، أما اليوم فتبدو الأمور وكأنها زحمة مواسم وعهود، فتداخل المخططات التنظيمية المتتالية مع اجتهادات تعديلات أنظمة البناء، وتوفر إمكانيات تجاوزها، أفرز نوعاً من العمران المزعج الذي تصعب معالجته في مستقبل منظور، وحتى في غير المنظور، دون الاعتماد على قرارات جريئة لإنهاء طول النقاش، وخصوصاً في ما يتعلق بتنظيم دمشق، ذلك الموضوع الهام الذي يتجنبه أي مسؤول باللجوء إلى مشاريع هامشية أقل جدلاً لتسجيل إنجازاته.

الجولة الأخيرة

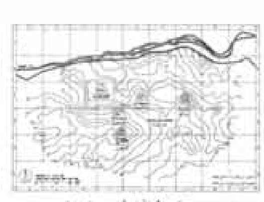
لم تكن دمشق يوماً عشوائية، حتى بغياب التشريع والقانون، كانت هنالك الأعراف والقيم والأخلاق، وهي النصوص الحاكمة المنظمة لعمرانها، من خلال المرجعيات الدينية التي تأخذ بفقه المُلكية ورفع الضرر ومراعاة حقوق الفرد والمجتمع؛ وتشير الوثائق المتوافرة إلى أن العثمانيين (1839)، كما المماليك والأيوبيين وغيرهم، نظموا عمران دمشق بهدف إتمام الجوانب الأمنية والدفاعية، وبغاية الحصول على أراضٍ لإشادة المباني العامة وتوزيع الهبات على محسوبيات الدولة وأعوانها. وأتى الفرنسيون بعدهم ليضعوا أول مخطط كدسترائي (1930) ينظم الملكيات في المدينة، ثم قام دانجيه بوضع مخططه التنظيمي (1937) وفق أسس هندسية علمية عمادها السيطرة على المدينة، تلا ذلك وضع مصورات تنظيمية عديدة لمدينة دمشق في الأعوام (1959 و1963 و1968)، وكان أهمها المخطط التنظيمي لإيكوشار/ بانشويا، الذي كان يفترض أن ينظم المدينة لمدة 15 عاماً، إلا أن دمشق وبعد 42 سنة مازالت تعتمده، لا لتنفيذه، بل لقياس ما تم إنجازه بشكل مخالف له.

وللحقيقة، يمكن شكر وتقدير كل الجهود المبذولة لوضع مخطط تنظيمي لدمشق بعد مخطط إيكوشار، والتي لم تُعتمد لنقص فيها، أو لضعفها، وعموماً يصعب نقض مثل هذه الأعمال على أنها غير مقبولة، فكل عمل يمكن تحديث معلوماته وتطويره، لأنه يحمل جهداً وأفكاراً تم تتبعها في جميع مراحلها من المعنيين وغير المعنيين، وكان من المحرج رفضها ونقضها مجملة، دون تقدير أهمية الفنيين والمتخصصين الذين أعدوها؛ وبعيداً عن المجاملات الإدارية، تمّ تحميل مسؤولية فشلها للبيروقراطية، وكأنها آتية من الفضاء الخارجي.

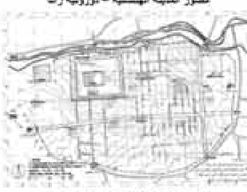
ورغم ذلك، فالمتتبع لهذا الموضوع يقتنع مباشرة بشجاعة فكرة تبني إنجاز مخطط تنظيمي لدمشق في هذه الأيام التي تحتضن الكثير من المهتمين والخبراء والنقاد والمستثمرين، ولكنه يلاحظ بيسر أنه عليه التوسل بالآلهة كي لا تكون أحداث اليوم هي ذات أحداث الأمس، فالتاريخ يستطيع أن يعيد نفسه.

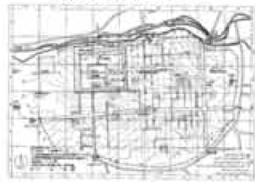
المخطط التنظيمي لدمشق 2030 في مرحلته قبل الأخيرة، فهل ستتمكن هذه المدينة من الحصول عليه بعد أن تاهت بمخطط إيكوشار لعقود من الزمن؟

إن الفرصة المتوافرة لإنجاز المخطط التنظيمي لدمشق 2030 هي الأهم في تاريخ المدينة، إن لم تكن الأخيرة لصناعة مستقبلها بشكل علمي وواقعي وفعال؛ والحال بفشلها لن يتعدى سوى معالجات موضعية وإسعافية، ولن ترى دمشق تنظيماً في المستقبل المنظور، ومن يراهن على نجاح مفهوم دمشق الكبرى قد يتمكن من تحصيل ما يمكنه على الورق فقط، ولكنه سيوقع المدينة في شرك تستحيل معالجته، والمركزية واللامركزية مفهومان عائمان تقترحه علينا الهيئات الأجنبية بدعم محلي ينتهج المركزية، حتى بتعميم اللامركزية، رغم


مصور المدينة الآرامية - دوروتيه زاك


مصور المدينة الهلنستية - دوروتيه زاك


مصور المدينة الرومانية - دوروتيه زاك


مصور المدينة البيزنطية


المصور التنظيمي لمدينة دمشق القديمة – إيكوشار 1967.


مصور الإستعمالات المرحلي 2005


المخطط التوجيهي التفصيلي 2009



دمشق في منتصف القرن الثامن عشر

وجود المجالس والتشريعات التي تفصح عن أهمية الوجود الكبير لهذا المفهوم في المجالس المنتخبة بإدارات شؤون الفرعيات، ولا يعالج خطأ تنفيذ التشريعات باستبدالها.

مصلحة المدينة

يجب ألا ننتقد الآلهة كيف وزعت الحكمة على الناس، ولا اعتراض على أن الأمور تنجز بتشكيل اللجان المتراكبة بالإشراف على بعضها، وكأن الأمر يتعلق بالعلم والجهل، أو بمنح الثقة وسحبها؛ فالأغلبية المتطوعة يتوقعون أن يمثل العمل في المخطط التنظيمي تحولاً في حياتهم المهنية نحو الهاوية، فالشاهد ما حصل مع الآخرين سابقاً؛ ولكن تجنب قبول العمل يعني التواني عن أداء الواجب، وهذا ما يمكن أن يكون التعويض المجزي بسخاء لكل من عمل في متاهة من الحواجز والعوائق المزينة بمعلقات من النقد الشخصي اللاذع؛ وقد يكون من المفيد استبدال أحدهم بأفضل منه، سعياً في تأمين مصلحة المدينة؛ وقد يكون إعفاؤه إنقاذاً من أفواه الحكماء والمنظرين المتمكنين من النقد فحسب.

ويجب على النخبة الناقدة، والطامحين، معرفة أن المخطط التنظيمي لدمشق لن يصنع المعجزات، ولو تم بحكمتهم، فنجاح المخطط يقترن بنجاح تطبيق قوانينه واشتراطاته بعيداً عن الاستثناءات كلها، أضف إلى ذلك أن المخطط هو خطة مدعمة ببدائل، لها سلبياتها وإيجابياتها ولها أخطاؤها، والعمل بهذا المخطط لا ينتهي يوم إنجاز الدراسة، بل يبدأ عندها، والمفيد في الخطة أنها عكس العفوية والارتجال الذي نمارسه، ومن شروط الخطة: الواقعية، وترتيب الأولويات، والشمول والتكامل، والاستمرارية، والمرونة، والتوازن؛ وهذا ما يشير بوضوح إلى إمكانية تلافي أية ثغرات، أو تعديل أية تحولات يتطلبها الوضع في المستقبل؛ والمهم الآن توفير مخطط تنظمي مناسب يعتمد على سيناريوهات مبنية على عدد السكان المستقبلي وفقاً لمصادر المياه، ويعمل على ترسيم الحدود الإدارية للمدينة، وينظم العلاقة بين المدينة ومحافظة الريف من خلال منطقة فاصلة تحتوي فعاليات تتناسب مع متطلبات كل من المدينة والريف؛ وفي هذا السياق نظمت محافظة دمشق رؤيتها لاستراتيجيتها على شكل وثيقة انطلاق معلنة، لتكون قاعدة لجميع أعمالها المستقبلية، وخصوصاً في ما يتعلق ببناء المخطط التنظيمي لدمشق.

كلنا متفقون على أن المدينة بحاجة للتنظيم، وكلنا نسعى لتقديم الأفضل، ومن الطبيعي أن يرى كل منا مصلحة المدينة من وجهة نظره، ومن البديهي أن تتوافر مساحة للنقاش بهدف الوقوف عند أفضل المقترحات، ولكن النقاش يفقد غايته عندما يتم تجاهل الاستفادة من العقود المبرمة، ومن الفرص والإمكانيات الواقعية المتوافرة على الأرض.

ولنحفظ سكينة الآلهة بثالوثها، ولنحافظ على تراثنا وتاريخنا. عمران دمشق اليوم بين أيدينا أمانة يجب الحفاظ عليها وتسليمها للأبناء بعد أن نضيف إليها ما يفاخرون به، فعمران الأمس تراث اليوم، وعمران اليوم تراث الغد؛ وإلا فكيف سنبرر للأبناء أنَّ ما فعلناه بتراث الأجداد، وأن ما قدمناه من قرابين، كان ملاحقة ساخنة وراء كل جديد تقترحه علينا النخبة الفكرية والاقتصادية، بعيداً عن القيمة التاريخية والثقافية لدمشق؟


مخطط مدينة دمشق في العام 1914م


مخطط شرطة مدينة دمشق 1922

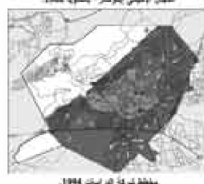

مخطط دمشق 1924



مخطط دمشق إيكوشار - دانجيه 1936


مخطط إيكوشار - بانشويا 1968


المجال الإقليمي إيكوشار - بانشويا 1968


مخطط شركة الدراسات 1994


الإطار المكاني لمخطط الجايكا 2007


المجال المكاني لمخطط دمشق 2050